﴿المؤتمر الرابع للآثار في البلاد العربية﴾

التقريـ ـر النهائـي والقـرارات والتوصيـات

الجمهورية التونسية: تونس 1963

انعقد المؤتمر الرابع للآثار في البلاد العربية بمدينة تونس (الجمهورية التونسية) في الفترة الممتدة بين 18 و20 أيار/ مايو 1963.

وتاريخ انعقاد هذا المؤتمر الرابع يؤكد أن دورية هذه المؤتمرات للآثار في البلاد العربية لم تستقر بعد. فإذا كان مؤتمر دمشق الأول انعقد عام 1947 فإنه أصدر توصية بعقد المؤتمر الثاني في شتاء سنة 1948 إلا أن المؤتمر في دورته الثانية لم يتم إلا بعد عشر سنوات من انتهاء أشغال المؤتمر الأول أي سنة 1957 ببغداد (العراق)، وأصدر المؤتمر في دورته الثانية توصية لعقد مؤتمر الآثار كل سنتين، وفي هذا الإطار انعقد المؤتمر الثالث للآثار بمدينة فاس (المملكة المغربية) في سنة 1959، ولكن تأخر انعقاد المؤتمر الرابع وصار يفصل بينه وبين المؤتمر في دورته الثالثة أربع سنوات.

وكان هذا المؤتمر في دورته الرابعة فرصة للمشتغلين من الخبراء العرب المختصين في مجال الآثار لتبادل المعلومات والخبرات والتجارب، وتقديم بحوث ودراسات تفيد المؤتمر لرسم ملامح الخطّة الشاملة للنهوض بقطاع الآثار في مختلف الدول التابعة لجامعة الدول العربية، لما لهذا الاهتمام من قيمة في مستوى تأكيد التجذّر والعراقة والأصالة والتميز.

ولقد حافظ مؤتمر الآثار في دورته الرابعة على المحاور الكبرى لجدول الأعمال الذي ثبتت ملامحه من خلال عقد الدورات السابقة، وفي هذا المجال وقع الاهتمام بمتابعة التوصيات الصادرة عن الدورة الثالثة بشكل خاص في مستوى التنفيذ من خلال التقارير التي رفعتها الدول الأعضاء إلى المؤتمر في دورته الرابعة، إلى جانب تقديم بحوث ودراسات تكشف عن اهتمام الدول والمؤسسات بالآثار، وتسعى إلى التعريف بتجارب مخصوصة في مجال التشريع والتنقيب والصيانة للحفاظ على الكنوز الأثرية داخل دول جامعة الدول العربية. وتكامل هذا النشاط في أعمال المؤتمر في دورته الرابعة مع عمل اللجان الفرعية التي اهتمت بقضايا مخصوصة درستها ورفعت في شأنها توصيات مدقّقة تبنّاها المؤتمر، ودعا الأطراف المختلفة وخاصة منها الدولة الأعضاء إلى تبنيها والعمل في هديها لتوحيد ملامح الخطة الشاملة لصيانة الآثار في الأقطار العربية، والعمل على إحيائها لتؤدي وظيفتها الحضارية والثقافية.

وانتظمت على هامش أعمال هذه الدورة الرابعة زيارات ميدانية إلى أماكن أثرية بمدنية تونس على وجه الخصوص، إلى جانب الزيارات التي تمت لمدن داخلية كالقيروان وسوسة وصفاقس والمنستير والمهدية. والناظر في البرنامج المفصل للمؤتمر يسجل تعدد الأنشطة وتنوعها وامتدادها على ما يزيد عن عشرة أيام اصطبغت بجو احتفالي كبير.

ووقع الاهتمام في المؤتمر في دورته الرابعة بنفس المحاور – تقريبا – التي صارت تكون جدول أعمال مؤتمرات الآثار في البلاد العربية. ويمكن أن نسجل ثلاثة أصناف من الأعمال المتكاملة التي ميزت أشغال المؤتمر في مستوى الاعتناء بها في ضوء التوصيات التي كانت قد صدرت عن المؤتمر في دوراته السابقة.

الصنف الأول: أعمال اللجان الفرعية للمؤتمر وتقاريرها وهذه اللجان الفرعية ثلاث وهي:

- لجنة إنقاذ آثار النوبة، ومشروع منطقة تدمر الأثرية
- لجنة قوانين الآثار، ورعاية الصناع المشتغلين بالآثار
- لجنة المصطلحات، وتأليف كتاب "المعالم الأثرية في البلاد العربية"
- الصنف الثاني: المذكّرات والتقارير المقدمة إلى المؤتمر
- الصنف الثالث: البحوث والمحاضرات المقدمة إلى المؤتمر

– ألح الدكتور على إبراهيم عبده وكيل الإدارة الثقافية في كلمة وفد الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في مستهلّ أشغال المؤتمر في دورته الرابعة على قيمة هذه اللقاءات وإطارها وأهدافها، فأكّد أن جامعة الدول العربية التي أنشئت في عام 1945 أدركت منذ نشأتها ضرورة وجود أساس متين للتعاون الثقافي بين الدول العربية، فسعت في سنة 1946 إلى وضع معاهدة ثقافية بين دول الجامعة العربية تخدم أهداف هذا التعاون وتحدد وسائله. وقد اهتم واضعو هذه المعاهدة بشؤون الآثار في البلاد العربية، فنصوا في مادتها العاشرة على أن "تعمل دول الجامعة على توثيق الصلات بين دور الكتب فيها ومتاحفها العلمية والتراثية والفنية وبوسائل شتى، كتبادل المؤلّفات والفهارس والقطع الأثرية ذات النسخ المتعددة والموظفين الفنّيين، وتبادل بعثات التنقيب عن الآثار، وذلك بالاتفاق فيما بينها".

ولتحقيق هذه الأغراض – يقول الدكتور علي إبراهيم عبده – وللعمل على المحافظة على كنوز الآثار التي تزخر بها بلادنا العربية وعلى صيانتها وتبادل المعلومات بشأنها وتوحيد قوانينها ستستعين الإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية بعقد مؤتمرات الآثار التي يشترك فيها علماء متخصصون من البلاد العربية.

ولقد تميزت أشغال مؤتمر الآثار في دورته الرابعة بالاهتمام بإحياء التراث العربي الإسلامي، وتأكيد جهود كثير من الدول العربية إلى جانب جامعة الدول العربية لوضع مشروع إنقاذ آثار النوبة ومشروع منطقة تدمر، وتعد هذه الآثار من مفاخر الدنيا، فوقع البحث في الخطّة الكفيلة بإنقاذ آثار المنطقتين.

عرض مفصل للبحوث المقدمة ضمن أعمال المؤتمر الرابع للآثار في البلاد العربية

ثبت بأسماء المحاضرين وصفاتهم وعناوين بحوثهم

المحاضرون	الصفة	عناوين البحوث
أ. سليمان مصطفى زبيس	مدير مصلحة المعالم الأثرية بالجمهورية التونسية	آثار تونس
د. سليم عادل عبد الحق	المدير العام للآثار بسوريا	مدرج مسرح بصرى وقلعتها
أ. حسن عبد الوهاب	خبير الآثار الإسلامية بالقاهرة	من ورائع العمارة الإسلامية في القاهرة
أ. حسن عبد الوهاب	خبير الآثار الإسلامية بالقاهرة	الآثار الفاطمية بين تونس والقاهرة
د. محمد عبد الهادي شعيرة	أستاذ التاريخ الإسلامي بجامعة عين شمس بالقاهرة	الآثار الفاطمية بين تونس والقاهرة
د. فيصل الوائلي	مدير الآثار بالجمهورية العراقية	آثار العراق ومشاريع الري
أ. سعيد الديوه جي	مدير متحف الموصل	الزخارف الرخامية في الموصل
أ. كاظم الجنابي	المفتش بمديرية الآثار العراقية	دار الإمارة في الكوفة
د. ديمتري برامكي	أستاذ التاريخ بالجامعة الأمريكية ببيروت	تتمة الحفريات في تل الغسيل
أ. عثمان الكعاك	حافظ دار الكتب الوطنية بتونس	بالرم كأنك تراها
أ. سليمان مصطفى زبيس	مدير مصلحة المعالم الأثرية بالجمهورية التونسية	المحراب في العمارة الدينية بالمغرب الإسلامي
أ. عمار المحجوبي	رئيس مصلحة البحوث الأثرية بتونس	مشاهد ساتورن بالأفارق
أ. محمد الشابي	متفقد الآثار بالجمهورية التونسية	دولة صاحب الحمار ونقوده
أ. الهادي سليم	أستاذ بالتاريخ بالجامعة التونسية	أضواء حول مشاكل قصر الجم
أ. عبد القادر محداد	مدير الشؤون الثقافية بالجزائر	هنين العتيقة وهنين الحديثة
أ. دهنية عطاء الله	الأستاذ بوزارة التربية الوطنية بالجزائر	عمليات في حفائر اصطيف وشرشال
أ. بشير زهدي	محافظ المتحف الوطني بدمشق	الحلي الذهبية القديمة
أ. محمد الفاضل بن عاشور	عميد الكلية الزيتونية بتونس	الآثار الحفصية بالمرسى
أ. حسني أحمد عبد الرحيم	الملحق الثقافي بجامعة الدول العربية	الآثار بين مصادر التاريخ العربي قبل الإسلام

عرض مفصل يتعلّق باللجان الفرعية:

تكونت في هذا المؤتمر الرابع للآثار ثلاث لجان فرعية وهي:

1. اللجنة الأولى: لدراسة موضوع: إنقاذ آثار النوبة ومشروع منطقة تدمر الأثرية
2. اللجنة الثانية: لدراسة موضوع: قوانين الآثار ورعاية الصنّاع المشتغلين بالآثار
3. اللجنة الثالثة: لدراسة موضوع: المصطلحات وتأليف كتاب "المعالم الأثرية في البلاد العربية"

وصدرت عن هذه اللجان الفرعية الثلاث ست وثلاثين توصية وافق عليها مجلس جامعة الدول العربية في دورة انعقاده الحادي والأربعين بتاريخ 19 سبتمبر 1963.

ويمكن توزيع هذه التوصيات على ستة محاور كبرى إلى جانب التوصيات العامة وهذه المحاور الكبرى هي:

أولا: المشاريع الأثرية الكبرى

ثانيا: نشر الثقافة الأثرية

ثالثا: التنقيبات الأثرية

رابعا: حماية الآثار وصيانتها

خامسا: إدارات الآثار والمتاحف

سادسا: قوانين الآثار في البلاد العربية

وتعلّقت التوصية الأخيرة باقتراح المؤتمر أن يعقد المؤتمر الخامس للآثار في غضون سنة 1965 في جمهورية الجزائر بناء على الرغبة التي أبداها وفد الجزائر في هذا المؤتمر.

وإذا قارنا بين عدد التوصيات الصادة عن المؤتمرات السابقة للآثار والمؤتمر الحالي الرابع فإننا نسجل وفرة هذه التوصيات وهذا يؤكد حرص الدول العربية والجمعية العربية وإدارة الثقافة على العناية بالآثار في المنطقة العربية والعمل قصد تحسيس مختلف الأطراف بقيمة الآثار وأهمية المحافظة عليها.

فيما يلي ثبت بكل التوصيات الصادرة عن مؤتمر الآثار في البلاد العربية في دورته الرابعة بالصيغة التي وافق عليها مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ 1963/9/19:

أولا: المشاريع الأثرية الكبرى

1. تخصيص أسبوع في البلاد العربية لصالح مشروع إنقاذ آثار النوبة:

أ. يوصي المؤتمر حكومات الدول العربية بتنظيم أسبوع تحدد موعده جامعة الدول العربية لصالح إنقاذ معبدي أبي سنبل، تقوم فيه أجهزة الإعلام المختلفة في هذه الدول من صحافة وإذاعة وتليفزيون بالدعوة إلى اكتتاب المواطنين والهيئات والمؤسسات والشركات للمشروع وذلك على النحو التالي:

(1 إصدار طابع بهذه المناسبة يخصص ريعه لصالح هذا المشروع.
(2 إقامة حفلات ترفيهية وسينمائية يخصص إيرادها لصالح هذا المشروع.
(3 إقامة مهرجانات رياضية بين الأندية المختلفة تخصص إيراداتها للمشروع.
(4 تنظيم مساهمة الجامعات والمعاهد والمدارس في هذا الشأن.

كما يوصي المؤتمر حكومات الدول العربية بالإسهام بمساعدات مالية لصالح هذا الأسبوع.

ب. يؤيد المؤتمر التوصية التي اتخذتها اللجنة الثقافية لجامعة الدول العربية في دورتها السادسة عشرة بتكوين لجنة تنفيذية عربية للدعوة في البلاد العربية لتأييد المشروع، ورسم الخطة التي تؤدي إلى توفير أكبر قدر ممكن من المعونة المالية والأدبية له، وتنسيق الجهود المبذولة في هذا السبيل مع اللجنة التنفيذية المؤلفة في اليونسكو لهذا الغرض.

2. المشروع الاستثنائي لصيانة آثار تدمر:

أ. يناشد المؤتمر حكومة الجمهورية العربية السورية تعضيد المديرية العامة للآثار والمتاحف السورية لتمكنها من متابعة مشروعاتها في إنقاذ آثار تدمر وصيانتها، وزيادة الاعتمادات والمساعدات المالية التي تسهل على المديرية المذكورة إنجاز هذه المشروعات الكبيرة الهامة.

ب. يوصي المؤتمر حكومات الدول العربية بإيفاد بعثات علمائها ومهندسيها إلى الجمهورية العربية السورية خلال مواسم التنقيب التدمرية للمشاركة في أعمال التنقيب وصيانة الآثار التدمرية التي يهم الأمة العربية مصيرها.

3. صيانة آثار العراق المهددة بالغرق:

يوصي المؤتمر الجمهورية العراقية ببذل كل الجهود الممكنة مالية وفنية للقيام بمسح آثار المناطق التي ستغمرها مياه السدود لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من الآثار ودراسة ما لا يمكن إنقاذه، ويوصى الدول العربية بالإسهام فنيا في هذا الموضوع.

4. عمليات المسح الجوي:

يوصي المؤتمر الدول العربية بأن تنجز إدارات الآثار فيها في أقرب وقت ممكن عمليات المسح الجوي والأرضي، وإنشاء مخططات دقيقة توضع تحت تصرف إدارات المشاريع الكبرى.

ثانيا: نشر الثقافة الأثرية

1. يوافق المؤتمر على وضع كتاب عن "المعالم الأثرية في البلاد العربية"، ينشر باللغة العربية ويترجم أيضا إلى اللغات الأجنبية الحية، ومرفق مع هذا بيان بالمعالم الأثرية التي يرى المؤتمر أنها جديرة بالكتابة عنها.

ويرى المؤتمر أن تكتب نبذة عن كل أثر من هذه الآثار أو منطقة أو مناطق الآثار، تشمل موجز تاريخ المنطقة أو الأثر وأهم رسومه، في حدود 400 إلى 600 كلمة عن كل أثر أو منطقة حسب

أهميتها الأثرية. على أن يسبق آثار كل قطر عرض عام عن تاريخه منذ أقدم الأزمنة إلى اليوم، وخاصة فيما يتصل بتلك الآثار، على ألا يزيد هذا العرض على ألفي كلمة.

2. يوصي المؤتمر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالعمل على وضع قاموس موضح بالرسوم للتفاصيل الفنية في جميع الآثار على اختلاف العصور، على أن يكتب أمام كل رسم الاسم الشائع في مختلف الأقطار، فإذا ما اتفق الاسم في أكثر من قطر ذكر الاختلاف في الأقطار الأخرى، وإذا تبين أن الاختلاف ناشئ عن تحريف أو كان متقاربا توحد.

3. يؤيد المؤتمر إقامة معرض ثقافي عربي متنقل في البلاد الأجنبية لإبراز المعالم الحضارية في الدول العربية – قديما وحديثا – بالصورة التي وضعتها الحلقة المنعقدة بدعوة من الإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية. ويوصى إدارات الآثار والمتاحف في الدول العربية أن تهيئ مشروع المعرض وأن تنفذه خلال العامين القادمين.

4. يوصي المؤتمر الدول العربية بأن تعمل جامعاتها على إنشاء معاهد أو فروع خاصة لدراسة الآثار وتوفير كل أسباب الازدهار لهذه الدراسة وإلحاق متاحف أو مجموعات تعليمية بهذه المعاهد، وذلك لإعداد جيل مطلع بصورة علمية دقيقة على آثار البلاد وتاريخها.

5. يوصي المؤتمر الأمانة العامة للدول العربية بأن تقدم إلى المجلس في دورته المقبلة مشروع ميزانية لإنشاء فرع للدراسات الأثرية في معهد للدراسات العربية العالية التابع لها إذا توفرت الإمكانيات (اعترض على هذه التوصية السيد رئيس وفد جمهورية السودان).

6. يوصي المؤتمر الدول العربية بتشجيع الجمعيات الأهلية للآثار أدبيا وماديا، وذلك حتى تحقق الأهداف المرجوة من إنشائها، ومن ذلك: نشر الوعي الثقافي الأثري في البلاد العربية.

7. يوصي المؤتمر حكومات الدول العربية بأن تقوم بالأعمال الآتية:

.أ تأليف كتب مبسطة في قواعد أساليب الآثار لتعريف النشء باللغة الفنية وتنمية الذوق العام.

.ب تأليف مجموعة كتب عن تاريخ الآثار في البلاد العربية يقوم بها جماعة من الاختصاصيين العرب بالآثار.

.ج ترجمة الكتب الأثرية العامة المؤلفة باللغات الأجنبية إلى العربية.

8. يوصي المؤتمر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالعمل على تسجيل التراث الموسيقي العربي في تونس والجزائر والمغرب وتصوير نوت هذه الموسيقى وطبعها ونشرها.

9. يوصي المؤتمر الدول العربية المتقدمة في الدراسات الآثارية والمعروفة بنشاطها الأثري أن تخصص منحا سنوية تدريبية ودراسية للدول العربية المحتاجة إلى المختصين في هذه الدراسات.

ثالثا: التنقيبات الأثرية

1. يوصي المؤتمر حكومات الدول العربية بأن تبذل العناية بالحفر والتنقيب في المواقع الأثرية التي يمكن أن تظهر التنقيبات فيها ما يوضح ما خفي من حوادث تاريخ الأمية العربية وما يزيد معرفة خصائص مدينتها.
2. يوصي المؤتمر حكومات الدول العربية بأن تعنى إداراتها الأثرية لدى القيام بأعمال التنقيب، بالمواضع الأثرية المنقب فيها وأن ترمم هذه المواقع وأن تنظمها، وأن تعدها للزيارات، وأن تعمل على تأمين صيانة ما قد يوجد فيها من صور جدارية وألواح فسيفسائية متخذة بذلك كل الطرق العلمية المناسبة.
3. يوصي المؤتمر حكومة الجمهورية التونسية أن تقوم بإجراء حفريات ودراسات بين القصر الحفصي والجامع الكبير بالمرسى وقصر العدلية الصغرى بالصفصاف وذلك لإيضاح تاريخ المواقع المذكورة.
4. يوصي المؤتمر الدول العربية بأن تعمل جهدها لتنمية إدارات الآثار والمتاحف بها وأن تسمح لها بإعداد عدد وافر من الفنيين في جميع الاختصاصات وأن تزودها بالاعتمادات اللازمة وذلك لتمكنها من القيام بأعباء التنقيب عن الآثار التي تزخر بها بلاد العالم العربي، وبأعباء صيانة هذه الآثار، وبالاستفادة منها.

رابعا: حماية الآثار وصيانتها

1. يوصي المؤتمر الدول العربية بالعمل على صيانة المواقع والأبنية الأثرية عند القيام بمشاريع التنمية الاقتصادية والمنشآت العامة، والعمل على ألا يمس شيء مما في هذه المواقع من معالم وتفادي شق الطرق فيها ومنع إقامة المنشآت الصناعية التي تهددها بقربها.
2. كما يوصي المؤتمر بضرورة إشراك الإدارات التي تقوم على تنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية في تحمل كافة نفقات أعمال البحث العلمي والحفر والتنقيب وإنقاذ الآثار الواجب إجراؤها في المناطق المراد استثمارها، وأن تستطلع إدارات المشاريع الكبرى في كل دولة عربية آراء الهيئات المختصة بالآثار في الأعمال التي تنوي القيام بها مقدما والتي تهدد المناطق الأثرية وأن تلحق مستشارا أثريا دائما يكون حلقة الوصل بينها وبين هيئات الآثار المختصة.
3. يوصي المؤتمر جامعة الدول العربية والحكومات العربية بأن تعمل وفودها لدى منظمة اليونسكو على إنهاء بحث الاتفاقية الدولية التي تحظر بيع الآثار وشرائها وتصديرها بشكل غير مشروع، واستصدارها وذلك بأقرب وقت.
4. يوصي المؤتمر الدول العربية بالعناية بالصناع المختصين في ترميم الآثار وإصلاحها، واتخاذ كل ما يلزم لرفع مستواهم وتشجيعهم على العمل وتدريب مساعديهم وتأمين الأعمال اللازمة لهم، للاستفادة من مواهبهم الفنية وخبرتهم المهنية في ترميم الآثار. كما يوصي المؤتمر بتشجيع المتفوقين من هؤلاء الصناع وترشيحهم للقيام بأعمال الترميم التي تشرف عليها الهيئات الدولية.

5. يناشد المؤتمر الحكومة التونسية أن تعمل على المحافظة على قصر العدلية الكبيرة (برج السلاسل) لأنه مثال فريد عن طراز الهندسة المدنية في المغرب العربي وأن تعنى بترميمه وإعادة رونقه إليه.

خامسا: إدارات الآثار والمتاحف

1. يوصي المؤتمر الدول العربية بأن تطلب من منظمة اليونسكو زيادة الاعتمادات المالية التي تخصصها لإدارة المتاحف والآثار بها لتتمكن هذه الإدارة من تقديم مساعداتها إلى الدول المشتركة في المنظمة المذكورة على نطاق أوسع في مجال اختصاصها.
2. يوصي المؤتمر المتاحف الأثرية والمتاحف التاريخية في الدول العربية أن تعمل جهدها عند تصنيف وعرض المجموعات التي تملكها، أن تتبع المفاهيم الحديثة في عالم التاريخ وأن تسعى لتمثيل الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنيكية والفنية في تطورات تاريخها الوطني، دون إهمال للحوادث البارزة في هذا التاريخ.
3. كما يوصي المؤتمر المتاحف الأثرية والمتاحف التاريخية في الدول العربية مع المحافظة على استقلالها التام، أن تنشئ تعاونا وثيقا مع القائمين على تدريس مادتي التاريخ والآثار في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، وذلك في مضمار البحث العلمي وتصنيف المجموعات وعرضها.
4. ويوصي المؤتمر كذلك إدارات المتاحف الأثرية والتاريخية في الدول العربية، أن يكون التطور المتحفي في كل منها متوخيا إنشاء وتنمية متحف مركزي على الأقل في العاصمة تمثل ما أمكن في أجنحته المختلفة كل الحضارات التي مرت عليها منذ أقدم عصور تاريخها حتى العصر الحاضر، ومتوخيا كذلك إنشاء متحف أو أكثر من المتاحف الإقليمية في كل مدينة من مدنها الأخرى، تكون الغاية منها مؤازرة المتحف أو المتاحف المركزية، وتمثيل حضارة أو حضارات المنطقة التي تنشأ فيها، وذلك لحسن توزيع الثروات الأثرية والتاريخية التي تملكها البلاد، ولتعميم رسالة التربية والتثقيف الواجب تأمينها لكل المواطنين.
5. يوصي المؤتمر الدول العربية أن تهتم إدارات المتاحف بها بالمتاحف الاثنوغرافية والاثنولوجية العامة والخاصة وأن تنشئ عددا وافيا من هذه المتاحف التي غايتها الاهتمام بالحضارة المادية، ودراسة الحالات الاجتماعية، والمحافظة على مخلفات الفنون الشعبية والفلكلورية والزخرفية، وإجراء تسجيلات عن التراث الموسيقي، كما يوصي المؤتمر أن تقوم إلى جانب هذه المتاحف مؤسسات البحث العلمي الاثنوغرافي والاثنولوجي التي تقوم بإجراء الدراسات المجردة.
6. يوصي المؤتمر الدول العربية أن تزود متاحفها الأثرية والتاريخية بآثار ووثائق من بقية الدول العربية عن طريق التبادل المتكافئ، حتى يكون عرضها لمخلفات المدنية ممثلا ووحدة الأمة العربية وشاملا لحركات الإبداع والابتكار التي قامت بها شعوبها.
7. يوصي المؤتمر الدول العربية أن تحوي متاحفها بقدر الإمكان، بعض الآثار والوثائق التي تمثل حضارات الدول الأوروبية والأمريكية والآسيوية والإفريقية، وذلك حرصا على نشر المعلومات

الصحيحة عن هذه المدينات بين جماهير الأمة العربية ورغبة في توطيد التفاهم الدولي بن شعوب العالم العربي وبقية الشعوب الأخرى.

8. يوصي المؤتمر الدول العربية- حبا في النهوض بعلم الآثار العربي الناشئ- بأن تعزز علاقات إدارات الآثار والمتاحف فيها بالمؤسسات والمنظمات الدولية المهتمة بشؤون الآثار والمتاحف كمنظمة اليونسكو والمجلس الدولي للمتاحف، ومؤتمر المستشرقين ومؤتمر الآثار الكلاسيكية، ومؤتمر آثار ما قبل التاريخ والتاريخ المباشر، وأن تسهم في نشاط هذه المؤسسات والمنظمات الدولية، وأن تحضر اجتماعاتها.
9. يوصي المؤتمر الدول العربية أن تكون إدارات المتاحف والتنقيب والمباني التاريخية مجموعة في كيان إداري ومالي مستقل لتسهيل وتنسيق العمل بين الإدارات المذكورة التي تقوم بأعمال مماثلة.

سادسا: قوانين الآثار في البلاد العربية

1. يوصي المؤتمر بأن يكون مشروع قانون الآثار الذي كان قد تقدم به وفد الجمهورية العربية المتحدة إلى المؤتمر الثالث للآثار في البلاد العربية المعقود في مدينة فاس عام 1959 أساسا لمشاريع قوانين الآثار في البلاد العربية.

توصيات عامة:

2. يوصي المؤتمر الدول العربية بتحسين أوضاع الاختصاصيين في إدارات الآثار والمتاحف والقائمين على هذه الإدارات وإنشاء ملاكات (كادرات) جديدة لهم، تجعلهم من حيث التعيين والترقية (الترفيع) ونوال العلاوات في مصاف أساتذة الجامعات (إذا تكافأت الشروط)، وذلك لرفع مستوى الوظائف الأثرية والمتحفية وتشجيع الشبان على التهيؤ لها والإقبال على أشغالها.
3. يوصي المؤتمر الجهات المختصة في الدول العربية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالعمل على تنفيذ ما لم ينفذ بعد من مقررات مؤتمرات الآثار السابقة ومنها إنشاء مكتب دائم للآثار يتبع الجامعة العربية ويعمل على التعاون العلمي والفني بين المؤسسات الأثرية في البلاد العربية وعلى تنفيذ مقررات مؤتمرات الآثار.
4. يوصي المؤتمر حكومة الجمهورية التونسية بتأليف لجنة للعمل في خزائن الوثائق بمصلحة أملاك الدولة ودفتر خانة الأملاك العقارية لتضبط تنقلات ملكية السواقي والآبار والمروج فيما بين قمرت وسكرة والمرسى وقرطاجنة عساها تتوصل إلى كشف شيء عن حقيقة تلك البساتين في الدولة الحفصية- تطبقه على أعيان الأراضي بالمسح وتستهدي فيه بما يؤخذ من نصوص الأدب وكتب التاريخ.
5. يقترح المؤتمر أن يعقد المؤتمر الخامس للآثار في غضون عام 1965 في جمهورية الجزائر بناء على الرغبة التي أبداها وفد الجزائر في هذا المؤتمر.

- وبعد انتهاء اللجان من أشغالها وعلى إثر وصول السيد علي قريوني مدير حملة إنقاذ آثار النوبة في اليونسكو دعيت اللجنة الأولى لعقد جلسة إضافية صدر عن أعمالها تقرير سجل الاقتراحات الثلاثة التي عرضها السيد قريوني وهي:

1- تأليف لجنة خاصة لإصدار طوابع لاستخدامها كطوابع إضافية خلال الأسبوع.

2-بيع أشياء صغيرة ذات صبغة فنية. وقد جرى ذلك في بعض البلدان كالدانمارك التي بيعت فيها تماثيل صغيرة (نفرتاري) توحي بذكريات هامة، وتكون قيمة هذه الأشياء بسيطة أي من دولار إلى ستة دولارات.

3-إضافة بعض الرسوم المالية الإضافية على أسعار الدخول إلى المسارح والسينما...

وتمت مناقشة هذه المقترحات واختتم الدكتور سالم عادل الجلسة فذكر أن البلاد العربية ستتخذ كل ما يلزم لنجاح مشروع أبي سنبل وأن البلاد العربية يسعدها أن تتعاون مع اليونسكو لإنجاح هذا المشروع لإنقاذ آثار النوبة، ولا بد أن يتم ذلك في أسرع الأوقات ليكون هذا العمل منسجما مع المشاريع التي تقوم بها حكومة الجمهورية العربية المصرية في بناء السد العالي علما بأن التوقيع على العقود اللازمة لمشروع السد العالي سيتم في أول أكتوبر 1963.

وقدم ضمن أشغال مؤتمر الآثار في دورته الرابعة بيان بالآثار والمناطق الثري المقترحة لتكون موضوعات كتاب "المعالم الأثرية في البلاد العربية".

وفي ما يلي ثبت بأسماء الأقطار العربية والمناطق الأثرية المقترحة:

الأردن وفلسطين:

عرض عام للآثار: فيلادلفيا، مدينة القدس، جرش، البتراء، قصور البادية (قصر عمرة المشتى، حمام الصرح)، قبة الصخرة، المسجد الأقصى، كنيسة القيامة، الأسوار والأبواب بالقدس: قصر هشام بخربة المفجر، الخليل، كنيسة المهد، متحف فلسطين.

تونس:

عرض عام للآثار: المتاحف، آثار قرطاجنة، كركوان، الضريح النوميدي بدقة، ميدان (فدروم) سبيطلة، دقة، كوليزة تيزدورت (الجم)، المنازل الرومانية، الحمامات الرومانية، الكنائس القديمة، القيروان، سوسة، المهدية، المنستير، صفاقس، تونس.

الجزائر:

عرض عام للآثار: أيكوزيوم (الجزائر القديمة)، مرسى راشقون، تيمغاد، لامبيز، شرشال، تيبازا، سطيف جميلة، سيقا، تيديس، قلعة بني حماد، آشير، بجاية، بونه، منصورة، تلمسان، المشور بتلمسان، متحف سيدي أحمد بن الحسن، صومعة أغادير بتلمسان، هنين، مدينة البطحاء.

السودان:

عرض عام للآثار: متحف الاثار بالخرطوم، أهرام السودان، آثار دنقلة، آثار بوهن، الآثار المسيحية.

العراق:

عرض عام للآثار: أور، آشور، نينوى، غرود، دورشركين (خرسباد)، بابل، الحضر الأخيضر، المستنصرية، سامراء، القصر العباسي، جامع مرجان، خان مرجان، العتبات المقدسة، الكوفة، قبة السهرودي، الجامع النووي، مشهد يحي بن القسم، دير الجب، متحف بغداد، متحف الموصل.

المملكة السعودية:

عرض عام للآثار: مدائن صالح (الحجر)، نجران، الحرمان الشريفان.

سورية:

عرض عام للآثار: متحف الآثار بدمشق، متحف حلب، تدمر، مسرح بصرى، الجامع الأموي، ضريح صلاح الدين، دمشق، قلعة حلب، خان الوزير بحلب، قصر العظم بدمشق، قصر العظم بحماة، قلعة المرتب، قلعة الحصن، تفاصيل من قصر الحجر، الرقة، قبر أبي العلاء المعري بالمعرة، جامع خالد بن الوليد بحمص، نواعير حماة والقنوات الرومانية، دير جبل سمعان العمودي، الرصافة، ماري الصالحية (دور أوروبوس).

الجمهوري العربية المتحدة:

عرض عام للآثار: المتحف المصري، الأهرام، أبو الهول، سقارة حسن، تل العمارنة، تونة الجبل، أبيدوس، دندرة، معبد الأقصر، معبد الكرنك، وادي الملوك، الدير البحري، الرمسيوم، المقابر الخاصة، مدينة هابو، معبد ادفو، معبد أنس الوجود، مقابر أسوان، أبو سنبل، جامع عمرو بن العاص، الجامع الطولوني، الجامع الأزهر، أبواب القاهرة وأسوارها، قلعة الجبل بمشتملاتها، قبة الإمام الشافعي، مدرسة وقبة الناصر قلاوون، مسجد السلطان حسن، جامع المارداني، جامع آق سنقر، مسجد برقوق بالنحاسين، مسجد المؤيد شيخ، خانقاه فرج بن برقوق والقباب حولها، مسجد قايتباي بالصحراء، مسجد قجماس الإسحاقي، مسجد الغوري ووكالته، خان الخليلي، مسجد البرديني، منزل جمال الدين، منزل السحيمي، متحف الفن الإسلامي، منزل الكريتلية، المتحف القبطي، كنيسة المعلقة، كنيسة أبي سرجة، دير السوريان بوادي النطرون، المتحف اليوناني في الإسكندرية، متحف الجزيرة.

اليمن:

عرض عام للآثار: مأرب وآثارها، سد مأرب، صرواح، بلاد الجوف، جامع صنعاء الكبير، مسجد الجند، مساجد تعز.

الكويت:

عرض عام للآثار: متحف الكويت، الآثار القديمة من جزيرة فيلكا، مجموعة الآثار الشعبية، منطقة الآثار في جزيرة فيلكا، الآثار اليونانية، الآثار من العصور البرونزية. متحف جزيرة فليكا للآثار الشعبية. أبواب مدينة الكويت القديمة، القصر الأحمر التاريخي في واحة الجهراء، قصر السيف، معالم الآثار في كاظمة.

لبنان:

عرض عام للآثار: متحف بيروت، جبيل، بعلبك، أفقا، قلعة طرابلس، قلعة جبيل، قلعة شقيف، صيدا، صور، بلدة مجدل عنجر، بيت الدين.

المملكة الليبية:

عرض عام للآثار: عين شحات، جرنا، المسجد الكبير، بعض الأسوار، سبراطا، لبده، متحف طرابلس.

المملكة المغربية:

عرض عام للآثار: قصبة الوداية، متحف الوداية، شالا، جامع حسان، جامعة القرويين، المدرسة البوعنانية، متحف دار البطحاء، زاوية مولي إدريس، مدينة وليلى، بقايا قصر البديع، قصر الباهية، جامع الكتبية، مدرسة أبي يوسف، كنيسة أسمسيون، صهريج قلعة الجديدة، المهدية، لوكوس (العرائش)، تموده (تطوان)، دار البحر (آسغى)، متحف تمودة.

ملاحظة: إن هذه الآثار والمعالم الموضحة آنفا قد ذكرت على سبيل المثال. ولمن يكتب عنها حرية استبدال بعضها بما هو أهم منها.

المذكرات والتقارير المقدمة إلى المؤتمر الرابع للآثار في البلاد العربية

أ. المذكرات:

- مذكرة بشأن تخصيص أسبوع في البلاد العربية لصالح مشروع إنقاذ آثار النوبة (مقدمة من الإدارة الثقافية في جامعة الدول العربية).
- مذكرة بشأن تأليف كتاب "المعالم الأثرية في البلاد العربية" (مقدمة من الإدارة الثقافية في جامعة الدول العربية).
- مذكرة بشأن إقامة معرض ثقافي عربي متنقل في البلاد الأجنبية (مقدمة من الإدارة الثقافية في جامعة الدول العربية).

- مرفق: توصيات الحلقة الخاصة بدراسة موضوع "إقامة معرض ثقافي عربي في ألمانيا الغربية".
- مذكرة حول المشروع التدمري الاستثنائي (مقدم من السيد عدنان البنى مدير الحفريات والدراسات الفنية بالجمهورية العربية السورية).
- مذكرة بشأن إنقاذ الآثار المهددة بالغرق بعد إقامة سدود دجلة والفرات (مقدمة من وفد الجمهورية العراقية).
- مذكرة بشأن حفظ التراث الموسيقي العربي (مقدمة من وفد الجمهورية العراقية ووفد جامعة عين شمس بالقاهرة).

.ب التقارير

- تقرير الجمهورية التونسية في أشغال الترميم والصيانة في السنوات الثلاث من 1960 إلى 1962.
- تقرير الجمهورية العراقية عما قامت به من أبحاث أثرية وحفائر وما أصدرته من مؤلفات في السنوات الثلاث من سنة 1960 إلى سنة 1962.
- تقرير الجمهورية العربية السورية عن أعمال التنقيب الأثري في المدة من 1959 إلى 1962 من إعداد الأستاذ عدنان البنى.
- تقرير دولة الكويت عن سير الحفريات الأثرية فيها.

كما عرضت دولة الكويت على المؤتمر المرسوم الأميري رقم 11 لسنة 1960 المتعلق بقانون الآثار في دولة الكويت.

وأكدت الوثيقة المعروضة لهذا القانون أنه ينسجم مع القوانين الأثرية الحديثة المعمول بها في الدول العربية، ومع مشروع قانون الآثار الموحد الذي أقره المؤتمر العربي الثالث للآثار المنعقد في مدينة فاس من المغرب العربي بين 8 و18 نوفمبر 1959، كما أنه متفق مع أحكام الاتفاقية الدولية لحماية الأبنية الثقافية في حالة وقوع نزاع مسلح ومع بنود التوصية المحددة للمبادئ الدولية الواجب تطبيقها فيما يتعلق بالحفائز الأثرية التي أقرتها الجمعية العامة لليونسكو في تاسع دورة عقدتها في ديسمبر من عام 1956 بنيو دلهي في الهند.

- تقرير المملكة الليبية عن النشاط والإنجازات الأثرية بها من إعداد الأستاذ سليمان أيوب (مراقب الآثار).
- تقرير المملكة المغربية عن المواقع الأثرية في شمال المغرب من إعداد الأستاذ أحمد المكناس (محافظ الآثار القديمة).
- تقرير منظمة اليونسكو عن نشاطها في مجال الآثار.
- تقرير المجلس الدولي للمتاحف عن رسالته ونشاطه.

وأكّد الأستاذ الشاذلي القليبي كاتب الدولة للشؤون الثقافية والأخبار بالجمهورية التونسية في حفل الافتتاح أن الكثير من معالمنا القديمة والحديثة اندثر أو يهدده الانهيار والاضمحلال بسبب الإهمال وقلة الاكتراث بفترات يخلط في إدراك قيمتها بين الاعتبارات العاجلة والآجلة، إلى جانب قلة الدراية في مختلف البلدان العربية وانصراف الشباب عندنا عن البحث والتنقيب حتى أصبحت البلاد العربية عالة في كشف كنوزها – سواء في ذلك العتيقة أو الإسلامية – على العلماء الأجانب.. وكان خليقا بنا أن نكون أول من يتصدى لهذا العمل.

وسعى المؤتمر وقد وصل إلى طور النضج في أعماله ببلوغه دورته الرابعة إلى وضع أسس صحيحة في المستوى القانوني والإجرائي حتى تحافظ مختلف الدول العربية على كنوزها الأثرية وحتى تعمل على كشف المزيد من هذه الكنوز التي تؤكد التجذّر في الحضارة في مختلف البلاد العربية عبر مختلف المراحل التاريخية قديما وحديثا.